وعي المنتسبات للجمعيات الأهلية النسائية بقضايا المرأة دراسة ميدانية في محافظة المنوفية

وحيد مأمون معوض عافية

مدرس علم الاجتماع –كلية الاداب –جامعة المنوفية

ملخص البحث:

تحتل قضايا المرأة مكانة متميزة علي المستوي المحلي والعالمي، بسبب أهميتها في المجتمع وقدرتها علي المشاركة في تشكيل الجوانب الشخصية والمعرفية والنفسية والاجتماعية لأجيال المستقبل، فالمرأة هي مستقبل الأمم ومرآة المجتمع، فهي تُشكل المحور الأساسي لحياة الأفراد، وتمثل البيئة الاجتماعية الأولي في حياتهم التي ينشأون فيها ويتأثرون بها، لذلك تمثل شخصية المرأة إنعكاساً للواقع الإنساني والظروف البيئية والأسرية، وتعمل علي تكوينها تكويناً سليماً من خلال مشاركتها بإيجابية في صنع الحياة.

والدراسة الحالية تسعي نحو محاولة الإجابة علي تساؤلها الرئيسي: إلي أي مدي تعي المنتسبات للجمعيات والمؤسسات الأهلية بقضايا المرأة ؟ ومن حيث المنهجية فقد اعتمدت الدراسة علي الأسلوب الوصفي كأسلوب أساسي لتحقيق أهداف الدراسة، فضلاً عن منهج المسح الاجتماعي بالعينة. وأكدت الدراسة على تمتع المرأة بوعي حقيقي وكامل بحقوقها التي كفلها الدستور والقانون، كما بينت الدراسة أن عملية دعم المشاركة التطوعية للمرأة جاءت بشكل فعال عن طريق استراتيجية متناسقة، عملت على تغيير الصورة السلبية عن مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي ومدي وعيها بقضاياها المجتمعية

أما **الكلمات المفتاحية** للدراسة فكانت متمثلة في الوعي والمنتسبات للجمعيات الأهلية النسائية وقضايا المرأة.

Abstract

Women’s issues occupy a distinguished position at the local and global levels, due to their importance in society and their ability to participate in shaping the personal, cognitive, psychological and social aspects of future generations. They are affected by it, so the woman's personality is a reflection of human reality, environmental and family conditions, and works to create a sound composition through her positive participation in the making of life.

And the current study seeks to try to answer its main question: What are the features of awareness of women's issues among some elite women, workers and volunteers in NGOs? In terms of methodology, the study relied on the descriptive method as a basic method to achieve the objectives of the study, in addition to the sample social survey method. The study confirmed that women enjoyed a real and full awareness of their rights guaranteed by the constitution and the law. The study also showed that the process of supporting women’s voluntary participation came effectively through a coordinated strategy, which worked to change the negative image of women’s participation in social work and the extent of their awareness of their societal issues.

Key words: awareness, issues, leaders, civil society organizations .

وعي المنتسبات للجمعيات الأهلية النسائية بقضايا المرأة دراسة ميدانية في محافظة المنوفية

وحيد مأمون معوض عافية

مدرس علم الاجتماع –كلية الاداب –جامعة المنوفية

مقدمة:

شهد المجتمع المصري علي مدار تاريخه المُمتد مجموعة من التغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنموية واسعة النطاق، تلك التغيرات ألقت بظلال كثيفة على كافة الأوضاع المجتمعية في المجتمع، وانعكست بدورها بشكل رئيسي على كافة الشرائح والفئات وخاصة ما تعلق منها بقضايا المرأة. وتؤكد الدراسات أن قضية المرأة ليست مجرد قضية نظرية يمكن تناولها في إطار التوجهات السياسية والأيديولوجية فحسب، بل يُلاحظ تميزها وخصوصيتها النوعية مقارنة بسائر القضايا المجتمعية الأخري، فهي قضية تتشابك مع كل القضايا المجتمعية وتنفرد بسمات ذات جذور تاريخية تتعلق بالنسق الثقافي والقيمي والأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة.(عبد الرحمن، ٢٠٠٣)

وحملت صراعات العقدين الأخيرين أفكاراً تحررية تبنت العديد من الحقوق المتساوية للأشخاص، بغض النظر عن جنسهم أو لونهم أو دينهم، وكان للكفاح والنضال من أجل الديموقراطية دوراً كبيراً في تكريس مفاهيم جديدة عن حقوق المرأة والإنسان، ومن ثم أعطت حركات النضال النسائي للمرأة مساحات واسعة لم تكن تعرفها من قبل، محُققة بذلك تراكمات نوعية من المكتسبات علي الصعيد المجتمعي.(عبده، ٢٠١٠) وقد واكب هذه الأوضاع ما حدث بالمجتمع من أزمات اجتماعية واقتصادية، أثرت علي المجتمع كله بصفة عامة والمرأة علي وجه الخصوص، ومن ثم لم يكن أمامهن من خيار سوي الدخول إلي الحياة العامة من باب النضال لمجابهة الحواجز التي تُضيق عليهن، والبدء في تحدي

القواعد الثقافية والاجتماعية والسياسية.(تاكر، ٢٠٠٣) وهنا يمكن القول بأن قضايا المرأة ارتبطت بقضية الاستقلال، وأن التغيرات التي طرأت علي مركزها كان الدافع والمحرك لها هو انغماسها في العمل الاجتماعي الذي شكلها وغير من أوضاعها وأثر في باقي الميادين التي نزلت إليها وناضلت فيها.(سالم، ١٩٨٤) ونتيجة لإرتفاع مستوي التعليم وزيادة فرص العمل إكتسبت المرأة إمكانيات جديدة، وإزدادت تطلعات النساء وقدراتهن علي المنافسة في مجال العمل العام، فتحققت زيادة ملحوظة في عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية جديدة لم يسبق أن أُتيحت لهن قبل ذلك.(إبراهيم، ٢٠١٧)

والمتأمل لطبيعة الأوضاع التي شهدها المجتمع المصري وما زال، يدرك منذ الوهلة الأولي أن هناك العديد من القضايا الأساسية التي تبنت النخب النسائية العمل من خلالها والتوعية بها، وبمرور الوقت أصبحت هناك قضايا أخري طرحتها طبيعة التطورات والتغيرات العالمية والمحلية التي طرأت علي الساحة المصرية، تبنتها النخب النسائية من خلال العديد من المؤسسات الرسمية للدولة، أو من خلال جمعيات ومنظمات نسائية اتخذت من قضايا المرأة موضوعاً لها وهدفاً تناضل من أجله. فعلي المستوي العالمي كان الاهتمام بقضايا الإنسان ومن بينها حقوق المرأة، قضية أولت لها الجمعية العامة للأمم المتحدة اهتماماً كبيراً، حيث صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص علي حق المرأة الكامل ومساواتها بالرجل في حق التصويت والترشح وشغل الوظائف العامة.(عبد المقصود، ٢٠٠٢) ليس هذا فحسب بل امتد الإهتمام العالمي إلي المستوي المحلي والداخلي بصفة مباشرة، وظهرت آليات متعددة لتحقيق الحماية الداخلية لحقوق الإنسان، بدءً من التنظير والتشريع في الدستور والقوانين، وصولاً إلي التطبيق العملي لواقع الحقوق والحريات في مصر، ومدي الإلتزام بمبادئ واتفاقيات ومواثيق حقوق الإنسان، وهو ما ظهر من خلال دستور ١٩٧١ الذي نص علي هذه الحقوق.(رجب، ٢٠٠٣) كما كان لمبادرة الدولة بإنشاء مؤسسات لبحث أوضاع المرأة منها ما هو حكومي مثل المجلس القومي للمرأة، والمجلس الأعلي للأمومة والطفولة

وغيرها.(علي، ٢٠٠٣) ومنها ما هو تنظيمات أهلية شهدت نمواً ملحوظاً في أعدادها خاصة منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي.

والراصد لتلك التغيرات يلاحظ دون جهد أن ثمة اهتمام واضح في مصر علي مدار العقدين الأخيرين بدور المرأة علي كافة الأصعدة، بهدف تمكينها من الإسهام بفاعلية في عمليات التنمية، وتجلي هذا الدور في تدعيم مكانتها في المجتمع وتقليل الفجوة الكبيرة بين الرجل والمرأة، فلم يعد من الممكن تصور التنمية الحقيقية إلا من خلال مبدأ المساواة بين الجنسين، وهي المساواة المقصورة في الكرامة الإنسانية والمواطنة والحقوق المدنية والسياسية وفي حماية القانون دون تمييز.(عبد الواحد، ٢٠١٠) ومن خلال هذه الأفكار تولدت قضية المرأة التي تنادي بتحريرها ومساواتها، تلك القضية التي تعتبر علي المستوي الأممي إحدي تجليات المواجهة الجديدة من الإستعمار الذي تبني طرق ومسالك مُلتوية، وتزييف لقضايا براقة مثل المساواة وتمكين المرأة والتمييز ضد المرأة.(التيجاني، ٢٠٠٦)

مشكلة الدراسة:

شهدت قضايا المرأة اهتماماً متزايداً سواء علي المستوي الثقافي أو السياسي، ومنذ القرن التاسع عشر بدأ يظهر الخطاب المهتم بقضايا المرأة، بإعتبارها جزءاً من التصور العام للإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي أو كأساس لهذ الإصلاح. فقد كانت قضايا المرأة كثيراً ما تتقاطع عندها وبصورة مجمعة ومركزة مشاكل الأمة، وما يواجهها من تحديات داخلية وخارجية، وهو ما جعلها واحدة من أهم القضايا التي دار حولها النقاش الفكري بين التيارات المختلفة.(مهديوي، ٢٠١٩) كما احتلت قضايا المرأة مرتبة متميزة علي المستوي المحلي، وذلك لأهميتها في المجتمع وقدرتها علي المشاركة في تشكيل الجوانب الشخصية والمعرفية لأجيال المستقبل، فالمرأة هي مستقبل الأمم ومرآة المجتمع، فهي تُشكل المحور الأساسي لحياة الأفراد، وتمثل البيئة الاجتماعية

الأولي في حياتهم التي ينشأون فيها ويتأثرون بها، فضلاً عن كونها تمثل إنعكاساً للواقع الإنساني والظروف البيئية والأسرية، والتي تعمل علي تكوينها تكويناً سليماً من خلال مشاركتها بإيجابية في صنع الحياة.(بدوي، ٢٠١٣) كما تتسم قضايا المرأة بطابع شمولي ولها مرتكزات ثقافية حضارية، ومرتكزاً أساسياً من مرتكزات فلسفة حقوق الإنسان التي تعتبر قاعدة نظرية جوهرية، تبلورت داخل المجتمعات عبر العصور وتأسست عليها أنظمة الحكم الديموقراطية. ويمكن أن نُقر قاعدة عامة في كتابات المنظرين حول قضايا المرأة، تتمثل في أنه كلما تبني المفكر الديموقراطية تصوراً وممارسة، كان موقفه من المرأة مُنفتحاً ومُؤيداً لحقوقها.(ذويب، ٢٠١٣)

كما تُعد قضية المرأة مقياس جيد وحساس لتطور المجتمع أو تخلفه، حيث ترتبط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فحدود تقدم المجتمع مرهون بتقدم المرأة فيه، فلا يمكن تصور تقدم مجتمع بخُطي منتظمة مُخلفاً ورائه نصفه الثاني في حالة تخلف.(العارف، ٢٠١٥) كما أن الفوارق والاختلاف في الوظائف التي تُهيئ لها، تؤكد أنه لا تمييز لأحدهما علي الآخر، وإنما هي وظائف تكاملية تعاونية من أجل القيام بمتطلبات الحياة.(فريحات، ٢٠٠٥) وهو ما يؤكد أن النخب النسائية في مصر لعبت دوراً هاماً في تبني قضايا المرأة من خلال انخراطها في العمل المدني النسائي، واشتراكها في الجمعيات الخيرية، فمنذ بداية الحركة النسائية في مصر مع بداية ثورة ١٩١٩ أعطيت لهذه الحركة بُعداً جديداً، وهو مشاركة المرأة في الحياة السياسية.(عبد الوهاب، عبد الهادي، ١٩٩٤) وفي ظل التطورات المحلية والعالمية عانت الحركات الاجتماعية ومنها الحركة النسائية من ضعف شديد، يعود إلي الأوضاع الاستبدادية السائدة في كثير من مختلف الأقطار العربية وإن كانت بدرجات متفاوتة، حيث القيود المفروضة علي منظمات المجتمع المدني.

ولعل المتأمل لطبيعة تلك النخب النسائية وخاصة القديم منها يدرك أنها لم تكن نخب متجانسة مع نخب اليوم، فالنخبة القديمة كانت تتسم بالوعي السياسي وتفهمها لطبيعة الأحداث التي يمر بها المجتمع، والوعي بقيمة المرأة في كافة القطاعات التي تعمل فيها أو تنتمي إليها، وتأثرها بالحركة الفكرية التي ظهرت في مطلع القرن العشرين، فضلاً عن سمات هذه النخبة التي تتصف بالثورية والجرأة في مطالبها النسائية والسياسية، وهو ما جعلها علي جانب كبير من الوعي والنضوج بقيمة العمل الوطني التي تطلبته تلك الفترة من تاريخ المجتمع. فحملت هدى شعراوى مسيرة المطالبة بحقوق المرأة، وأسست الاتحاد النسائي المصري للمطالبة بحقوق المرأة السياسية وفى مقدمتها حق الترشح فى الانتخابات، كما نادت بإصلاح منظومة الأحوال الاجتماعية والأخلاقية خاصة ما كان متصلاً منها بحق المرأة.(فلايشمان، ٢٠٠٣) ورغم عمليات الرقابة الشديدة والمتمثلة في الآليات الاجتماعية التي تُخرس أصوات النساء، وُتنكر شرعية خبراتهن وتستبعدهن من الخطاب السياسي، فإن هدفها الأساسي كان إخفاء الظروف الحقيقية لحياة المرأة.(الجندي، ٢٠١٣) ومن ثم كانت المنظمات النسائية قاصرة علي عدد ضئيل من السيدات المثقفات وسيدات المجتمع، ولا تضم بين صفوفها ممثلات للنساء القاطنات بالأحياء الشعبية وربات المنازل المتوسطات، واللاتي كُن يُقاسين آثار الظلم الواقع علي المرأة في أعلي درجاتها.(بيومي، ١٩٨٩)

ومع اختلاف التيارات النسوية زاد الأمر تعقيداً، وأدي إلي اختلاف مذاهب وأفكار النخب النسائية خاصة في مجال العمل المدني، فتناولت العديد من الكتابات الاتهامات المتبادلة بين النساء المنتميات لتيارات أيديولوجية مختلفة، بأن ما لديهن هو وعي زائف وأنها غيرت من الصورة الذهنية التي رسمتها للمرأة داخل التيارات الإسلامية، وأن كثيرات منهن علي وعي حقيقي بما يفعلن ويشكل لديهن قناعة وإيماناً رغم اختلافها معهن. وفي الواقع أن اتجاهات المجتمع بعاداته وتقاليده وكل ما يتعلق بالجانب الثقافي، الذي تُبني عليه قيم المجتمع لا يمكن تغييرها في فترة زمنية محدودة، وذلك لتشكُل وتعدُد وتراكُم

الأسباب المُكونة لتلك الاتجاهات.(الأسمري، ٢٠١٢) فتقبُل مشاركة المرأة في وقتنا الحاضر جاء نتيجة خبراتها المتراكمة التي كانت مُبعده، ووعيها الذي اكتسبته من الأزمات الحالية والثورات التي أحدثت تحولاً بارزاً وعميقاً في مسيرة المرأة نحو التحرر، والتحول إلي ممارسة الديموقراطية في كل مواقف الحياة. وترتب على هذه الأوضاع قيام العديد من الثورات كان أخرها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، والتي كانت بمثابة نقطة تحول فى تاريخ المجتمع المصري، فقد كان لها دور كبير فى تنمية الوعي الاجتماعي والاقتصادي والقانوني تجاه قضايا المجتمع، ذلك المجتمع الذي لعب دوراً كبيراً في إنتشار العنف ضد المرأة، عندما انتشر الفقر والبطالة والجهل، بالإضافة إلي العادات والتقاليد الخاطئة وإنتشار الثقافة الذكورية داخل المجتمع.(يوسف، ٢٠٢٠) وفي ضوء هذه الحقيقة تبرز الإشكالية الخاصة بموقف النخب النسائية من قضايا المرأة، ومن هنا كانت فكرة الدراسة التي تسعي نحو محاولة الإجابة علي تساؤلها الرئيسي: إلي أي مدي تعي المنتسبات للجمعيات الأهلية النسائية بقضايا المرأة ؟

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلي ذلك الدور الذي تلعبه المنتسبات للجمعيات الأهلية النسائية في التأثير علي قضايا المرأة في المجتمع، بإعتبارهن شريحة هامة لها تأثيراتها المختلفة علي كل جوانب الحياة الاجتماعية، من خلال وعيهن بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع بصفة عامة والمرأة كجزء منه بصفة خاصة، بالإضافة إلى ذلك فإن أهمية البحث تنبع من خلال التعرف على مدى تأثير المنتسبات على قضايا الوعي النسوي من ناحية اهتمامها وانخراطها في العمل التطوعي في المجتمع، وتصديها للكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولتلك الأهمية جاءت فكرة الدراسة إضافة لما يلي:

١ – أن دراسة الوعي بقضايا المرأة لدي بعض المنتسبات للجمعيات النسائية أصبحت تمثل ضرورة علمية، نظراً لندرة الدراسات في مجال الوعي بقضايا المرأة.

٢ – أن دراسة الوعي سوف تكشف عن مدي إلمام المنتسبات بالقضايا الأساسية للمرأة، وخاصة بين الشرائح التي تتطلب إصلاح أوضاعها إلي التركيز عليها.

٣ – إدراكنا بأن هناك جداراً سميكاً من الأعراف والتقاليد التي حالت بين المرأة ودورها المتوازن في الحياة.

أهداف الدراسة:

تحدد الهدف العام للدراسة في التعرف علي وعي المنتسبات للجمعيات الأهلية النسائية بقضايا المرأة، وإلي جانبه جاءت عدة أهداف فرعية كالتالي:

١ – فهم أثر الخصائص الديموجرافية للمنتسبات علي الوعي بقضايا المرأة.

٢ – معرفة مدي إلمام المنتسبات للجمعيات الأهلية والمؤسسات النسائية بقضايا المرأة في مجتمع البحث.

٣ – إدراك دور المنتسبات للجمعيات الأهلية والمؤسسات النسائية في نشر الوعي بقضايا المرأة .

تساؤلات الدراسة:

من خلال ما طرحه البحث من أهداف فإن التساؤل الرئيسي له تحدد فى: ما مدي وعي المنتسبات للجمعيات الأهلية النسائية بقضايا المرأة ؟ ومن التساؤل الرئيس تنبثق عدة تساؤلات فرعية جاءت على النحو التالي:

١ – ما أثر الخصائص الديموجرافية للمنتسبات علي الوعي بقضايا المرأة ؟

٢ – ما مدي إلمام المنتسبات للجمعيات والمؤسسات النسائية بقضايا الوعي للمرأة ؟

٣ – ما دور المنتسبات للجمعيات النسائية في نشر الوعي بقضايا المرأة ؟

٤ – ما أثر الانتماءات الاجتماعية والطبقية للمنتسبات علي قضايا وعي المرأة في المجتمع ؟

٥ – ما مدي إدراك المنتسبات للجمعيات والمؤسسات النسائية للمشكلات المجتمعية المحيطة بالمرأة ؟

٦–ما مدي التأثير الذي تمارسه القيادات النسائية تجاه التعرض لقضايا المرأة بشكل عام؟

مفاهيم الدراسة:

مفهوم الوعي:

نظراً لتعدد التعريفات المستخدمة للوعي في كافة العلوم فقد تم الاستعانة ببعضها علي النحو التالي: أنه الإدراك القائم علي المعرفة والفهم للعلاقات والمشكلات المحيطة من حيث أسبابها وأساليب مواجهتها، بالإضافة إلي الموارد والإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف المرغوبة.(Rix, 1983) كما يُقصد بالوعي إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً، وهو أساس كل معرفة.(Gary,2000) كما يُعرف الوعي علي أنه إدراك الناس وتصوراتهم للعالم الموضوعي المحيط بهم، وهو ما يعني أنه عبارة عن مجمل الأفكار والمعارف التي يتمثلها الفرد وتجعله يسلك منهجاً معيناً، وهو عبارة عن الاستجابات التي يقوم بها الشخص إزاء موقف معين.(جلبي، ١٩٨٤) كما يُعرف الوعي بأنه الانتباه والإدراك، وهما عمليتان متلازمتان، فإذا كان الإنتباه هو تركيز الشعور في شيئ، فإن الإدراك هو معرفة هذا الشيئ، والإدراك يختلف من شخص لآخر تبعاً لإختلاف الثقافة والخبرات السابقة ووجهات النظر عند الأفراد. ويدل الوعي علي مشاعر الإدراك الشخصي أو يدل علي الشعور العام بالذات، ومعني فهم الوعي هو إدراك بالإنتماء إلي طبقة اجتماعية، فالشعور بالتضامن مع الآخرين في الصفة هو ما يُسمي بالوعي الطبقي.(غيث، ١٩٩٧) أيضاً يُعرف الوعي بأنه إدراك الأشخاص

لقدراتهم وإمكانياتهم وما بداخلهم، مع توفر رؤية دقيقة وتصورات واضحة عن العالم من حولهم ومدي ارتباطهم به.(سليمان، ٢٠٠٥)

كما يشير مفهوم الوعي في معجم العلوم الاجتماعية علي أنه إدراك الناس لتصوراتهم للعالم الموضوعي المحيط، كما يصف مجمل الأفكار والمعارف والثقافة التي يمتثلها الفرد والتي تجعله يسلك مسلكاً معيناً، فضلاً عن كونه يشير إلي الاستجابات التي يقوم بها الشخص إزاء موقف معين. ويُقصد بالوعي أيضًا الفهم وسلامة الإدراك، أو إدراك الفرد لنفسه وللبيئة المحيطة به وما هي عليه من درجات الوضوح أو التعقيد.(مدكور، ١٩٧٥) كما يُعرف الوعي بأنه المعرفة والإدراك والتنبيه والفهم للنفس والعالم الخارجي والإنتماء الاجتماعي.(الكيلاني، ١٩٩٤) ومن خلال التعريفات النظرية يمكن تعريف الوعي **إجرائياً** من خلال تجسيد وعي المرأة طبقاً لعدد من المؤشرات منها، مشاركتها الفاعلة في الأنشطة المرتبطة بالقضايا النسوية وإنخراطها في العمل المدني والتطوعي، ومدي قدرتها علي تقديم الحلول والاقتراحات التي من شأنها العمل علي حل مختلف القضايا النسوية.

مفهوم المنتسبات للجمعيات "القيادات – العاملات – المتطوعات":

تشير كلمة القيادة إلي كل شخص يقود مثل المرشد والقائد وزعيم الحزب....إلخ، كما تعني شيئ يُمثل مقام الطليعة.(مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٥) كما تُعرف القيادة علي أنها المنصب أو الموقع الذي يحتله القائد، وتعني كذلك العمل والمسئوليات التي يقوم بها القائد.(Webester,2003) واتخذ إبراهيم مدكور بُعداً أشمل في تحديد مفهوم القيادة لكونها عبارة عن عملية للتفاعل الاجتماعي قائمة علي أنماط العلاقات الاجتماعية بين القائد والتابعين له، ومن ثم يري أن القيادة صفة تدل علي هيئة نسبية بين شخص يقوم بعمل جماعي، أو أشخاص يتبعون عمله ويسيرون مثله لتحقيق غاية مشتركة، فيكون أحد الطرفين قائداً والآخر مُقاداً.(مدكور، ١٩٧٥) بينما يري البعض أن القيادة تعني

القدرة علي التأثير في الآخرين وأخذ زمام المبادرة في المواقف الاجتماعية المختلفة.(مليكه، ١٩٨٩) في حين يؤكد البعض الآخر علي أن القيادة هي عملية تفاعل بين قائد ومجموعة من الناس في موقف معين، يترتب عليه تحديد أهداف مشتركة ثم القيام بالإجراءات الفعالة لتحقيق تلك الأهداف.(حسانين، ١٩٨٥)

وهناك مفاهيم وثيقة الصلة بمصطلح القيادات، حيث يُعرفوا علي أنهم صفوة أبناء المجتمع الذين يلقون التقدير والإحترام والتوقير من باقي أبناء المجتمع المحلي، أيضاً هم ممثلين لجميع سكان المجتمع ممن يستطيعون التعبير عن احتياجات المجتمع ومشكلات المتحمسين للعمل في مجتمعاتهم، فضلاً عن إحساسهم بآمال وآلام سكان مجتمعاتهم وثقة هؤلاء السكان فيهم والإطمئنان إلي اتجاهاتهم وقيمهم وسلوكهم وقدرتهم علي تحمل مسئولية العمل.(يوسف، ٢٠١٥) كما يشير مصطلح العاملات بالمجتمع المدني إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تقوم بها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة، وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المتطوع أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة. فيجوز أن يجتمع مواطنون خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول السياسات أو ممارسة الضغوط بشأنها أو تعزيزها. وبذلك يضم المجتمع المدني مجموعة كبيرة من العاملات اللاتي يتحملن عبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. وبالتالي أصبح يشير مصطلح العاملات بمنظمات المجتمع المدني إلى أشخاص تعمل لنصرة قضية مشتركة. ومع زيادة الوعي المجتمعي خلال السنوات الماضية بضرورة المشاركة فى تنمية المجتمع، وأن جهود الجهات المسئولة وحدها لن ولم تكف لتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع تعاظم دور المتطوعات فى إثبات كفاءتهم ومشاركتهم فى التقدم بالمجتمع، وخلق قيمة جديدة لمفهوم التطوع، ونشر ثقافة المبادرات ومساندة الدولة لهم بتبنيها، وهو ما تجلي في جعل عام ٢٠٢٢ عام المجتمع المدني. وبناء عليه تُعرف القيادات **إجرائياً** بأنهم هن السيدات

المنتسبات للجمعيات والمؤسسات الأهلية النسائية، اللاتي تتوفر لديهن القدرة علي التأثير في سكان المجتمع أكثر من غيرهن، ومساعدتهن علي تحديد احتياجات ومشكلات المجتمع والعمل علي مواجهتها، أو إدراك احتياجات ومشكلات متوقعة لم ينتبه لها سكان المجتمع للعمل المشترك لمواجهتها، وهن القيادات اللاتي يتميزن بقدرات تنظيمية مع إيمانهن ببذل الجهود لتحقيق أهداف المجتمع.

مفهوم الجمعيات الأهلية:

تُعد الجمعيات الأهلية أحد المكونات الرئيسية من تشكيلات المجتمع المدني، إذ يعود تاريخها إلي الربع الأول من القرن التاسع عشر، ثم بلغ عددها في عام ٢٠١٠ حوالي ٢٦ ألف جمعية أهلية، زاد إلي ٤٢٢٥٩ ألف جمعية عام ٢٠١٧ موزعين علي جمعيات التنمية والجمعيات العاملة في مجال الخدمات الثقافية والعلمية والدينية، ثم جمعيات المساعدات الاجتماعية.(وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠١٧) مع ضرورة عدم الوقوف عند الحجم والعدد لأن المهم مدي فاعلية تلك الجمعيات في محيطها، رغم أن المعدل المتسارع للنمو في عددها في السنوات الخمس الأخيرة يكشف عن ميل أكبر للمشاركة، وتسامح أكبر نسبياً من جانب الحكومة لتسجيل الجمعيات.(البحيري، ٢٠١٦)

وتعاني الجمعيات الأهلية من التعدد والاختلاف في تحديد مفهومها، إلا أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال عدم وجود تعريف لها، فقد عرفها "هيكس" بأنها كيان يضم في داخله عناصر متفاعله لتحقيق أغراض معينة تستهدف في النهاية تحقيق أهداف المجتمع. وهو بذلك يركز علي عملية التفاعل الهادفة لتحقيق مصالح المجتمع، غافلاً العناصر المميزة لهذا الكيان كالتطوعية والاستقلال عن الدولة، وهو ما يمكن أن يقال أيضاً علي تعريف "بارسونز" الذي يركز علي البناء في أدائه لوظائفه بفعالية، إذ يعتبرها كيانات أو وحدات اجتماعية تُبني لتحقيق أهداف معينة في الصالح العام للمجتمع ولأفراد المنظمة.(عبد اللطيف، ٢٠٠٠) واتفق ذلك مع ما ذهب إليه الجوهري بإعتبار

أن المصطلح يصف العملية الاجتماعية التي تنعكس في التفاعل والاتصال الذي يتم بين مجموعة من الأفراد أو الجماعات لتحقيق أهداف أو أغراض معينة، كما أنه قد يعني الوحدة الاجتماعية المستقلة، أي المنظمة التي تتكون من مجموعة من الأفراد ولها قوانين تحدد وتحكم علاقات وسلوكيات أفرادها، ولها مجموعة أهداف مشتركة ومتبادلة.(الجوهري، ١٩٩٨)

أما البنك الدولي فيعتبرها مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية التي لا تهدف إلي الربح، ولها وجود في الحياة العامة من خلال دورها في التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو آخرين، بناءاً علي إعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو علمية أو دينية أو خيرية، وقد قام أحد الخبراء في البنك الدولي بوصف هذه الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية بأنها الساحة التي تجتمع فيها الشعوب من أجل السعي وراء مصالحها المشتركة.(البنك الدولي، ٢٠٠٥) وقد توافق مع هذا التعريف ما ورد في القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الذي عرفها علي أنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، تتألف من أشخاص طبيعيين أو إعتباريين أو منهما معاً وذلك لغرض غير الحصول علي ربح مادي.(قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢) كما اتفق المشرع المصري في تعريفه للجمعيات والمؤسسات الأهلية والخاصة مع هذا التعريف، ومن ثم تضمنه القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧ حيث عرفها بكونها جماعة ذات تنظيم مستمر، يتم تأسيسها وفقاً لأحكام هذا القانون، وتتألف من أشخاص طبيعية أو إعتبارية أو منهما معاً، بحد أدني عشرة أشخاص وتهدف إلي ممارسة العمل الأهلي.(القانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧) بينما عرفها القانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بأنها كل جماعة ذات تنظيم تهدف إلى المساهمة في تنمية الفرد والمجتمع، وتحقيق متطلباته وتعظيم قدراته على المشاركة في الحياة العامة والتنمية المستدامة دون أن تهدف إلى الربح، وتتألف بحد أدنى من عشرة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو منهما معًا.(القانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩) وبناءً علي ذلك يمكن تحديد التعريف **الإجرائي** للجمعيات الأهلية في أنها جمعيات تهدف من خلال برامجها أو

أنشطتها إلي الدفاع عن حقوق المرأة داخل المجتمع، ونشر الوعي والتوعية المجتمعية بقضايا المرأة.

مفهوم القضايا:

مفهوم القضايا من المفاهيم التي يحيط بها اللغط في تحديد معني محدد للمصطلح، فهناك من يعتبرها مواقف اجتماعية تواجه المجتمع أو بعض أجهزته أو جماعاته، هذه المواقف تحتاج إلي مزيد من الدراسات لتحديدها وتفسيرها، وإمتزاج الحلول المناسبة التي تُسهل الإتفاق عليها من المعنيين، وبذلك تتحول المسائل أو القضايا الاجتماعية إلي حاجات اجتماعية لها أهميتها، وضرورة إيجاد حلول مناسبة لها لمنع تحولها إلي مشكلات اجتماعية.(بدوي، ١٩٩٣) وتُعرف القضايا **إجرائياً** بأنها كل الأمور والقضايا التي تهتم بالمجتمع وتتصل بأفراده، وتنعكس بشكل مباشر عليه إما سلباً أو إيجاباً، وتعكس هذه القضايا المجتمعية حالة شريحة كبيرة من أفراد المجتمع.

الاتجاهات النظرية في دراسة الوعي:

تعددت المداخل النظرية فى دراسة الوعي ويعكس هذا التعدد في تنوع الاتجاهات النظرية مدي اختلاف المدارس الفكرية والانتماءات الأيديولوجية بين المفكرين والباحثين، فالوعي من وجهة نظر الاتجاه الوضعي يقوم علي أساس الافتراض بأن سائر العلاقات القائمة بين البشر، ليست سوي ظواهر ذات طبيعة فكرية، وأن الوعي يقوم علي مثل هذه الروابط والعلاقات. كما يقوم هذا الاتجاه على تحليل العمليات السياسية التي تتم على افتراض مبدئي مؤداه أن النظام السياسي هو ذلك النسق من التفاعلات التي توجد فى كافة المجتمعات من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخلياً وفى مواجهة غيرها من المجتمعات، كما أنه يمثل نسقاً رئيسياً من النسق الاجتماعي العام، وأن هذا النظام يحوى كافة التفاعلات السياسية من ناحية وتساند واعتماد مكونات النظام على بعضها من ناحية أخرى، فضلاً عن أن النظام السياسي نفسه له حدود لا يتخطاها، هذه الحدود هي التي

تفصله عن البيئة التي يتفاعل معها وتميزه عن غيره من النظم الاجتماعية.(علي، ٢٠٠٣) ويعتبر كونت الوعي الإنساني هو القوة المحركة للتاريخ، وشيد علي هذا الأساس ما أسماه بقانون المراحل الثلاث التي مر بها الفكر الإنساني.

كما تُعد نظرية الأنساق من النظريات التي أسهمت في تفسير أدوار المرأة علي إعتبار أن المرأة نسق أصغر من الأنساق الكبري مثل الأسرة والمؤسسات ومن ثم المجتمع الأكبر، نظراً لأن المشكلات التي تتعرض لها المرأة تسهم بشكل مباشر في قدرة المرأة علي أداء دورها والقيام بوظيفتها مع الأنساق الكبري، وهذا بدوره يحد من تلك المشكلات والقضايا المعاصرة التي تعاني منها المرأة، وبالتالي تتأثر أدوارها داخل مؤسسات المجتمع ومن ثم المجتمع كله بإعتباره نسقاً أكبر. كما تُسهم النظرية في العمل علي تمكين المرأة من إستعادة التوازن والتكامل والإستقرار، ما يمكنها من المساهمة في الحفاظ علي توازن وأداء الأنساق الأخري التي تتكامل معها. بينما حاول دوركايم إقامة نظرية ابستمولوجية تشير إلي أن الحقيقة والمعرفة أساسها الدين والمجتمع، وأن الفرد في مدركاته ومعارفه يتغذي علي أفكار المجتمع وتصوراته، ورأي أن الدين هو ما أغني الفكر الإنساني، فطرح علي هذا الفكر مفاهيم مثل الزمان والمكان – الجوهر والعدد – والنسبية التي علي أساسها تشيد البنيان العلمي. ورأي أن المصدر المنشئ والسبب الكافي لوجود الدين هو حياة الجماعة، وأن الرموز الدينية لا تشير إلا إلي الواقع الأخلاقي للمجتمع، لذلك نجده يختزل الأساس الاجتماعي الواقعي للمعرفة في الجانب الأخلاقي الخالص، فالحياة الاجتماعية عنده تتكون من التصورات النفسية، والوقائع الاجتماعية لديه هي ضرب من السلوك والتفكير والشعور، وهي توجد خارج الفرد لكنها مزودة بقوة قهر تمكنها من فرض نفسها عليه، أما من حيث طبيعتها فإنها انعكاسات لأخلاقيات الجماعة.

في حين إعتبر فيبر أن عالم المادة والوقائع الطبيعية منفصل عن عالم الإنسان والقيم الإنسانية، فطبقاً له تنشأ القيم في الأصل نتيجة لإرادة بشرية مصدرها الاختيار

الحر والاعتقاد بصدقها، ويُرجع هذه القيم الي استجابة وعي الفرد للوسط الاجتماعي، حيث يفرض الأفراد من خلال اختيارهم لقيم معينة معان خاصة علي ظواهر العالم الخارجي. وفي نطاق هذا الاتجاه احتلت الإسهامات التي طُرحت حول الوعي من قبل علماء الاجتماع مكانة بارزة، غير أن الخاصية المميزة لأعمالهم هي تهافت مفاهيمهم وتفسيراتهم عن الوعي من خلال سعيهم للتعرف علي الأساس الاجتماعي والثقافي لمنتجات الفعالية الفكرية، وللعلاقة بين هذا الأساس وبين هذه الأفكار اتحدوا في تحليلهم المثالي لهذه العلاقة.(سليمان، ١٩٩٣)

بينما يفسر الإتجاه المادي الوعي من خلال أشياء عديدة، مثل العلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي.(عبد الكريم،١٩٨٧) فإذا كان هذا الاتجاه قد ركز على تفسير وفهم الأدوار الاقتصادية فى المجتمع، عن طريق فهم النسق الاقتصادي لأسلوب الإنتاج بما يشمله من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، فإن مفهوم الطبقة يُعد من المفاهيم الأساسية التي يركز عليها هذا المدخل، ومن ثم فإنه يفسر أدوار المرأة ومكانتها فى المجتمع فى ضوء حجم مشاركتها فى الإنتاج، وتدنى مكانتها فى ضوء قيامها بأدوار هامشية وعدم إتاحة الفرصة لها بالمشاركة فى إنتاج سلع ذات قيمة اقتصادية عالية، كما يفسر أدوار المرأة فى ضوء متغيرات الطبقة التي تنتمي إليها فى المجتمع، ويشير هذا التفسير بدوره إلى الطبقة كمفهوم تعكس مجموعة من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بشكل واضح فى الأدوار التي تُسند للمرأة فى المجتمع كدورها فى عملية التنمية.(فرج، ٢٠٠٧) فقد رأي ماركس أن علاقات الانتاج هي أساس الوعي، وأن الوعي يتسم بالتعقيد والتنوع، ومع تغير الوجود الاجتماعي للناس يتغير أيضاً وعيهم الاجتماعي، فتختفي الأفكار القديمة وتظهر بدلاً منها أفكار جديدة تتفق مع الظروف الجديدة والاحتياجات الاجتماعية الحديثة، وأن الاستمرارية في التطور الأيديولوجي إنما هو دليل واضح علي الاستقلال النسبي للوعي الاجتماعي، أي أن الوعي الاجتماعي يلعب دوراً هاماً وإيجابياً في التطور الاجتماعي.(أحمد، ٢٠١٣)

كما تري النظرية الماركسية بصفة عامة النخبة من خلال عملية دوران النخب الذي يحدث فيها، وأن الطبقات في هذه المجتمعات أقل جموداً أو أقل استقراراً مما تزعمه، فالماركسيون يصفون هذه الطبقات بالترتيبات الاجتماعية المستقرة المتولدة عن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويرون أن التملك الخاص لوسائل الإنتاج يدخل وراء المساواة الشكلية تفاوتاً حقيقياً ينتج عنه طبقات، فالذين لا يملكون سوي قوة عملهم ملزمون ببيعها لكي يعيشوا، وهو ما يعني أن مالكي وسائل الإنتاج لا يتركون للعمال فائض القيمة، بل يتركوا لهم ما يحتاجونه لكي يعيشوا فقط، ولذلك تتوصل هذه النظرية إلي أن فائض القيمة هو أساس تكون الطبقات والصراع الأساسي فيما بينهما.(دوفرجيه، ١٩٩١)

أما الاتجاه النسوي فيهتم بدراسة الأسرة وما يدور فى محيط العائلة من تفاعلات اجتماعية واقتصادية إنسانية تربط بين الرجل والمرأة، ويرجع الاعتماد على هذا الاتجاه فى دراسة وتفسير دور المرأة، إلى أنه من الاتجاهات الحديثة التي تناولت وضع ومكانة المرأة داخل المجتمع، كما أنه اتجاه يخدم نسق من أهم الأنساق فى المجتمع وهو النسق الأسرى بكل عناصره، فالواقع أن علاقات القوة داخل هذا النسق ليست سوى انعكاساً لبناء القوة القائم فى المجتمع بشكل عام، بل ويدعم ذلك البناء ويعزز علاقات الهيمنة والسيطرة والقهر الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي فى الأسر، من خلال نسق القيم والثقافة السائدة تجاه المرأة.(القاطرجي، ٢٠٠٤) كما أن النظرية التي تنادي بالمساواة بين الجنسين سياسياً واقتصادياً، قد طالبت العلوم الاجتماعية بأن تدرس الطبيعة المتعلقة بنوع الجنس للواقع الاجتماعي، حيث يؤكدون علي أن هناك ثباتاً وعدم تغيير في وضع النساء من خلال استخدامهم مفهوم النظام الأبوي عبر الزمان والمكان لتوضيح وتفسير تبعية الجنس. ومع ذلك بدأ بعض المعتنقين لنظرية المساواة بين الجنسين ينتقدون ما يعتبرونه بمثابة الإفتراضات العرقية للتيار الرئيسي لنظرية المساواة بين الجنسين، ويؤكدون أنها لا تصلح لدراسة شعوب العالم الثالث، وعلي ما يبدوا أنها توحي بأن الثقافات والمجتمعات غير قابلة للقياس.(موجدام، ١٩٩٤)

ويُضاف لما سبق من اتجاهات تناولت تفسير الوعي الاجتماعي والمرأة، عدد آخر من المداخل النظرية والاتجاهات التي اهتمت بدراسة النخبة، فيري موسكا طبقاً للمدخل التنظيمي أن الصفة المميزة للنخبة هي الاستعداد للزعامة وممارسة السيطرة السياسية، فحينما تخسر الطبقة الحاكمة هذا الاستعداد ويقوم الناس من خارج الطبقة الحاكمة بغرس هذا الاستعداد في عدد كبير من الناس، فهناك احتمال كبير أن تُحل الطبقة القديمة ويحل محلها طبقة جديدة، ويؤكد أنه بمرور الوقت لا تستطيع النخبة الحاكمة أن توفر الخدمات الضرورية للجماهير، وأنه في هذه الحالة يصبح التغيير حتمي مما يعني أن أصحاب هذا الاتجاه يرون أنه لابد علي النخبة الحاكمة أن تُحدث تغييراً متدرجاً في النظام السياسي لكي تجعله متوافقاً مع تغير الرأي العام.

أما الإتجاه النفسي فقد ظهر كنقد للديموقراطية والاشتراكية، حيث يعتقد باريتو أن الصفوة تتكون من الأفراد الناجحين الذين يرتفعون للقمة في كل مهنة في المجتمع، وهو ما جعله يقسم المجتمع إلي طبقتين صفوة حاكمة وصفوة غير حاكمة، ويشير من خلال هذا الإتجاه إلي أن التمييز المُطلق لكل جماعة في المجتمع يجعل التوازن الاجتماعي الذي كان بمثابة الاهتمام الرئيسي لباريتو غير مستقر، ويري أن عملية الدوران بين الناس تتخذ أنواع مختلفة من النخبة الحاكمة، ويشمل هذا الدوران أفراد من الطبقات الدنيا يدخلون النخبة القائمة ويشكلون وظائف جديدة، ومن ثم يدخلون في صراع علي السلطة مع النخبة القائمة، والتي تحاول أن تبقي في السلطة عن طريق الدهاء والقوة، كما يري أن ظهور الثورات في المجتمعات يبدأ في الطبقة العليا إما بسبب بطء الدوران بين الطبقات، أو من خلال أسباب أخري لعناصر دنيا لم تعد تملك الفضيلة المناسبة لبقاؤهم في السلطة.(إسماعيل، ٢٠٠٠) في حين يري أنصار الاتجاه الاقتصادي أنه في كل المجتمعات توجد فئة صغيرة تتولي عملية صنع القرار واتخاذ السياسات الأساسية في المجتمع، ويتفق هذا الاتجاه مع النظرية الماركسية في فهمه وتفسيره للأسس التي تستند إليها الصفوة، حيث أن تحكُمها في وسائل الانتاج هو الذي يمنحها

الوضع المسيطر. بينما نظر أنصار الإتجاه المؤسسي إلي الصفوة بأنها نتاج للطابع المؤسسي للمجتمع، أي أنها تتكون من أولئك الذين يشغلون مناصب قيادية في المؤسسات التي تحتل مواقع استراتيجية داخل المجتمعات، ويتحدد تماسك النخبة إلي حد كبير بمعدل قوة الترابط بين المؤسسات.(مكي، ٢٠٠٥)

الدراسات السابقة :

من الملاحظ علي الدراسات التي تناولت قضايا المرأة أنها تناولت تلك القضايا من مفهوم غربي لامبرر له، إذ أنهم يتكلمون عن المرأة وكأنها عنصر منفصل عن الرجل علي غير الحقيقة، وكثيراً ما نجد هذا النوع من الطرح في كتابات تنادي بتحرير المرأة وإعادة هيكلة وضع المرأة داخل المجتمع، وهؤلاء المهتمون بقضايا المرأة نجد أغلبهم إما علماء غربيين أو تأثروا بما فيه من فكر علماني. فتناول قضايا المرأة من قبل هؤلاء الكُتاب خلق إشكاليات عديدة، وهذا التناول يُعد من أهم الأسباب التي أوهنت من وضع المرأة في المجتمع، ولذلك سيكون عرض الدراسات السابقة بغرض التعرف علي مدي تطور ظاهرة وعي المرأة. فسعت "فدوي عبد الفتاح" من خلال دراستها نحو تحديد الدور الذي يقوم به التليفزيون الإقليمي كأحد وسائل الإعلام في تنمية المرأة وتطوير وعيها بحقوقها. وتوصلت إلي أن هناك نوع من الإهمال في برامج المرأة المتعلقة بالمشاركة السياسية والعمل النقابي بالقناة السادسة، وأن هذه القناة مازالت تركز علي الاهتمام بفئات عمرية تراوحت ما بين ٢٠ – ٤٠ سنة أي مرحلة الشباب والنضوج دون غيرها من الفئات العمرية الأخري.(عبد الفتاح،٢٠٠٢) وعن الأنساق القيمية للقيادة النسائية سعت "فاطمة عثمان" نحو معرفة اتجاهات القيادات النسائية نحو تقدير أدوارهم للقيادة، وتوصلت إلي أن متوسط العمر لدي القيادات النسائية يتسم بالصغر، وأن المرأة القيادية مازالت في مجال العمل الصناعي خاصة في صعيد مصر تعاني من النظرة الدونية لها عن الرجل، وأن قدرتها علي قيادة العمل مازال يحيط بها الشكوك.(عثمان، ٢٠٠٣)

وحول طبيعة العلاقة بين المرأة والمجتمع المدني سعت دراسة "بانياس المطيري" نحو الكشف عن طبيعة العلاقة بين المرأة والمجتمع المدني، لمعرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في مؤسسات المجتمع المدني. وتوصلت إلي عدد من النتائج تُبين أن فعالية المرأة في مؤسسات المجتمع المدني محدودة بصفة عامة، نتيجة لعدة عوامل منها تدخل الدولة في عمل هذه المؤسسات، كما لعبت العادات والتقاليد دوراً في ذلك، فضلاً عن عدم كفاية البرامج المقدمة من هذه المنظمات للنهوض بواقع المرأة.(المطيري، ٢٠٠٥) بينما سعت "وفاء ماجد" نحو إلقاء الضوء علي دور المرأة المصرية في مواقع القيادة، والتعرف علي مدي تطور مساهمة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية، وشغلها للمناصب العليا ومشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني والأهلي. وتوصلت إلي أن نسبة مشاركة المرأة في الجمعيات العمومية لا يتخطي ٢٠ % علي مستوي الجمهورية، كما أكدت الدراسة علي أن نسبة مشاركة المرأة في مجالس الإدارات لا تتخطي ١٠ % علي مستوي الجمهورية، وحول تولي المرأة رئاسة مجلس الإدارة كشفت نتائج الدراسة أنها لا تتجاوز ٦,٦ % علي مستوي الجمهورية، أما رئاستها للجمعية فكانت أعلي النسب في محافظة القاهرة بنسبة ٨,٥ % رغم أن عدد الجمعيات الأهلية في هذه المحافظة يمثل ١٨,٤ % من إجمالي عدد الجمعيات الأهلية في مصر.(أحمد، ٢٠٠٩)

وذهبت "أسماء أبو بكر" من خلال دراستها حول دور الإتصال المباشر في تنمية الوعي بقضايا المرأة من خلال سعيها نحو التعرف علي مدي تأثير أنشطة الإتصال المباشر التي تطبق في بعض الجمعيات الأهلية علي مستوي وعي الجمهور بأهم قضايا المرأة. وتوصلت إلي أن بعض الجمعيات الأهلية من خلال أنشطتها الإتصالية قد استطاعت أن يكون لها دور واضح في زيادة الوعي المجتمعي نحو قضايا المرأة، حيث ساهمت بدور كبير في تنمية وعي الجمهور المتعامل مع الجمعيات الأهلية وخاصة في قضايا حق المرأة في العمل تليها قضية الحد من الفقر ورعاية المرأة

المعيلة.(أبو بكر، ٢٠٠٩) وحول حقوق الإنسان والمرأة سعي "هاني خميس" في دراسته نحو الوقوف علي أسباب انتشار ظاهرة التمييز داخل المجتمع، والتعرف علي صور وأشكال التمييز ضد المرأة، وعوامل انتشار هذا التمييز وبيان سبل مواجهته ودعم وتمكين المرأة داخل المجتمع. وتوصل إلي أن تباين السياق المجتمعي ساعد علي انتشار ظاهرة التمييز ضد المرأة، وأن مظاهر التمييز تجسدت في المجال الاقتصادي من خلال ارتفاع معدلات البطالة وتدني نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، كما أرجعت الدراسة ذلك إلي التفسيرات التي قُدمت لظاهرة تأنيث البطالة وسيادة التصورات التقليدية لدور المرأة، والتي ارتبطت بأولوية الرجال في إعالة الأسرة.(عبده، ٢٠١٠)

وعن المرأة في مواقع القيادة في منظمات المجتمع المدني سعي "شبل بدران" نحو التعرف علي اهتمامات النظم السياسية العالمية والمحلية بقضايا المرأة، ومدي مشاركتها في حركة السلطة والقيادة، فضلاً عن مطالب التمكين للمرأة والتي أصبحت تمثل أحد أهم مطالب واتجاهات المجتمع الدولي المعاصر. وتوصلت الدراسة إلي أن هناك الكثير من المشكلات التي تعاني منها الجمعيات النسائية، مثل تضارب الأنشطة فيما بين بعض الجمعيات الأهلية والوزارت المتخصصة، مما أدي إلي توقف نشاط الجمعيات، فضلاً عن تضارب الأدوار بين الجمعيات مما يشتت جهودها أثناء العمل الاجتماعي، وكانت أهم النتائج متمثلة في عدم تقبل المجتمع لأن تكون رئيس مجلس إدارة الجمعية إمرأة وكأنه نقطة ضعف.(بدران، ٢٠١٠) وعن الحوار المجتمعي كمدخل لتفعيل مشاركة القيادات النسائية في تنمية المجتمع المحلي سعي "طارق عمارة " إلي تحديد مدي فاعلية مشاركة القيادات النسائية في تنمية المجتمع وأبعادها، والوقوف علي طبيعة العلاقة بين مداخل الحوار المجتمعي وبين فعالية مشاركة القيادات النسائية في تنمية المجتمع. وتوصل إلي أن غالبية أفراد مجتمع البحث وقعت أعمارهن في المرحلة العمرية من ٤٥ – ٥٥ سنة، وأرجع ذلك إلي استعداد ورغبة القيادات النسائية للمشاركة في العمل العام وتحقيق الذات، من خلال المشاركة في برامج وأنشطة المجلس القومي

للمرأة، كما توصل إلي أن النسبة الأكبر من أفراد مجتمع البحث من حملة المؤهلات العليا، وتُظهر هذه النتيجة مدي أهمية التعليم لدي المرأة ومساعدته لها لشغل المناصب القيادية.(عمارة، ٢٠١٣)

بينما هدف "عبد العزيز السيد" من خلال دراسته دور تليفزيون الصعيد في تنمية وعي الفتاة بقضاياها من خلال برنامج نون النسوة. وتوصلت الدراسة للعديد النتائج منها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات آراء عينة الحضر وعينة الريف، علي إعتبار أن التليفزيون يمد المرأة بالمعلومات السياسية، وبالتالي قدرته علي تنمية وعي المرأة والفتاة وزيادة المعرفة بقضاياها.(عبد العزيز، ٢٠١٤) في حين كانت دراسة "سلمي إبراهيم" تدور حول التعرف علي دور شبكات التواصل الاجتماعية في توعية المرأة بالقضايا الاجتماعية، والكشف عن مستوي الوعي الاجتماعي لدي المرأة المصرية، والتعرف علي عادات وأنماط تعرض المرأة لشبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للتثقيف والوعي بالقضايا الاجتماعية. وتوصلت إلي أن نسبة كبيرة من المبحوثات بلغت ٧٧,٣ % رأت أن لهذه الشبكات دوراً فعالاً في تشكيل وعيهن تجاه القضايا الاجتماعية المختلفة، كما جاءت النتائج لتوضح أن الأسرة كانت مساندة لشبكات التواصل الاجتماعي في نشر الوعي بالقضايا الاجتماعية لدي المرأة تلاها المؤسسات التعليمية ثم الدينية.(إبراهيم، ٢٠١٥)

وحول تقييم دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم حقوق المرأة سعي "السيد عبد الحميد" نحو معرفة المعوقات التي تعترض منظمات المجتمع المدني في تدعيم حقوق المرأة وتحقيق المساواة مع الرجل. وكشفت النتائج أن أولي القضايا التي تدعمها منظمات المجتمع المدني هو الحق في عدم التمييز ضد المرأة بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك التمييز القائم علي الجنس، وأن أول المعوقات المرتبطة بالمرأة هو الفقر الشديد لكثير من النساء وإنشغالهن بالبحث عن كسب العيش.(إبراهيم، ٢٠١٧) وفي دراستها

عن الأبعاد التربوية لعمل المرأة في المجال التطوعي، سعت "فيفي توفيق" إلي إلقاء الضوء علي مفهوم العمل التطوعي وأهميته وفلسفته ومجالات عمل المرأة فيه، وتوضيح الأبعاد التربوية لعمل المرأة المصرية في المجال التطوعي. وتوصلت إلي وجود الكثير من المعوقات التي تقف أمام المرأة، منها ما هو شخصي ومنها ما هو إداري واجتماعي واقتصادي، وكلها تعتبر عوامل ساهمت بدرجات مختلفة في إعاقة عملية التطوع أمامها.(توفيق، ٢٠١٨)

وفي دراسته حول المرأة العراقية في قضايا الإعلام بعد عام ٢٠٠٣، سعي "هوشيار مظفر" نحو التعرف علي صورة المرأة العراقية في وسائل الإعلام، وإبراز الشكل العام لتحولات الرؤية في قضايا المرأة العراقية. وتوصل إلي أن الإعلام العراقي تطور كثيراً في توسعة وسائله الإعلامية القديمة والحديثة في معالجة قضايا المرأة بعد ٢٠٠٣، وكان الإعلام الكردي أكثر حداثة من الإعلام العربي في معالجة تلك القضايا وخاصة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما كشفت النتائج أن الصورة النمطية السلبية للمرأة في بعض وسائل الإعلام كانت من أهم القضايا التي ركز عليها الإعلام العرقي بعد عام ٢٠٠٣.(أمين، ٢٠١٩) وأخيراً وليس آخراً جاءت دراسة "حنان أمين" حول ملامح العنف ضد المرأة لمناقشة التراث البحثي الاجتماعي حول ممارسة العنف ضد المرأة بأنماطه المختلفة، للوقوف علي تشكيل معرفة علمية بشأن أوجه التشابه والاختلاف المتعلق علي مستويات متباينة عربياً وعالمياً. وتوصلت إلي أن ممارسة العنف ضد المرأة بأشكالة يمثل وباءً عالمياً يهدد حياة الفتيات والنساء، كما بينت الدراسة أن الفهم الخاطئ للدين والعصبية الشديدة والنظرة المجتمعية التقليدية والنمطية لدور المرأة أدي إلي ممارسة العنف ضدها، كما كشفت الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية بين الفقر والعنف الموجه ضد النساء، وبالتالي أدي ذلك إلي إضعافهن اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً.(أمين، ٢٠٢٠)

الاستراتيجية المنهجية للبحث:

سعي الباحث إلي توضيح طبيعة الأساليب المنهجية والاستراتيجية الميدانية للبحث بما تتضمنه من مصادر البيانات التي استخدمت للإجابة علي التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية للدراسة، ولذلك اعتمد البحث علي مصدرين أساسيين هما: مصدر بشري نظراً لطبيعة موضوع الدراسة فإن المصدر البشري في جمع البيانات يُعد مصدراً أساسياً من مصادر جمع البيانات، من خلال استخدام الباحث لأداة الاستبيان. ومصدر رسمي ويمثله مجموعة البيانات الأساسية التي تضمنتها السجلات والوثائق الرسمية بالجهات الرسمية والأهلية في مجتمع البحث عن المنتسبات للجمعيات والمؤسسات الأهلية النسائية.

وبالنظر إلى إشكالية الدراسة وما أثارته من قضايا وتساؤلات، فإن الدراسة تقع ضمن الدراسات الوصفية، أما من حيث مناهج البحث فقد تم استخدام المناهج البحثية المناسبة للبحث، واعتمدت الدراسة علي الأسلوب الوصفي كأسلوب أساسي لتحقيق أهداف الدراسة، فضلاً عن منهج المسح الاجتماعي بالعينة. ومن حيث أدوات جمع البيانات فنظراً لقضية البحث وما اعتمدت عليه من مناهج فإن الأداة المستخدمة في الدراسة هي صحيفة الاستبيان، وتم التأكد من ثبات الأداة بإستخدام طريقة إعادة الاختبار علي عينة من السيدات العاملات والمتطوعات، بالإضافة إلي بعض القيادات النسائية بلغ حجمها عشر مفردات، وتم التطبيق الأول والثاني بفاصل زمني خمسة عشر يوماً.

أما مجتمع الدراسة فكانت هناك مجموعة من المبررات والأسباب التي تم علي ضوئها تحديد مجتمع البحث والدراسة، فقد اعتمد الباحث علي البيانات المتوفرة بمركز معلومات محافظة المنوفية عن حجم المشاركة النسائية في المجالات المجتمعية، والبيانات الإحصائية الصادرة عن إدارة الجمعيات والمؤسسات الأهلية بمديرية التضامن الاجتماعي بالمنوفية، بإعتبارها الجهة المنوط بها الإشراف علي الجمعيات والمؤسسات

الأهلية، فضلاً عن التقارير الصادرة عن الاتحاد الإقليمي للجمعيات الأهلية والخاصة بمحافظة المنوفية عن عام ٢٠٢٠ بشأن الجمعيات والمؤسسات النسائية بالمحافظة. وبناءً عليه وقع الإختيار علي عينة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية ممثلة في جمعية سيدات الأعمال بمدينة الباجور - الجمعية النسائية لتحسين الصحة الإنجابية بشبين الكوم - رابطة المرأة العربية بشبين الكوم. وتمثلت مجالات الدراسة في:

١- المجال المكاني: وهو الحيز الجغرافي الذي أجرى فيه البحث وهو محافظة المنوفية علي عينه من المنتسبات للجمعيات الأهلية النسائية.

٢- المجال الزمني: وهو الفترة الزمنية التي استغرقها البحث من شهر يناير وحتي شهر مارس ٢٠٢١.

٣- المجال البشري: واشتمل على كافة النساء المنتسبات للجمعيات الأهلية، وتم حصر مجتمع الدراسة في المنتسبات للجمعيات النسائية سواء القيادات أو العاملات أو المتطوعات.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة الراهنة إلي مجموعة من النتائج من واقع التطبيق العملي ومن وجهة نظر المنتسبات للعمل الأهلي، ويمكن توضيح هذه النتائج في ضوء أهداف الدراسة علي النحو التالي: فبالنسبة للهدف الأول المتعلق بفهم أثر الخصائص الديموجرافية للمنتسبات علي الوعي بقضايا المرأة، كشفت النتائج:

١ - أهمية التعليم والمهنة والوضع الاجتماعي كمحددات ذات تأثير فعال في تشكيل وعي المرأة، رغم وجود تفاوت كبير في النسب بين المنتسبات للعمل التطوعي والقيادات النسائية والمتطوعات، حيث احتلت المرأة الحاصلة علي تعليم جامعي مكانة متميزة عن نظيرتها ذات المستوي التعليمي المنخفض بنسبة تقدر بحوالي ٧٠% من حجم العينة، وإن كان ذلك لا يعني عدم وعي باقي أفراد العينة بقضاياها. بل أن كثير من النساء رغم

حصولهن علي مؤهلات علمية وخبرات عملية بحاجة إلي تنمية وتطوير وتدريب مستمر، لكي تستطيعن تقديم مهارات متجددة في عملهن.

٢ - أن عملية دعم المشاركة التطوعية للمرأة جاء بنسبة تجاوزت ٦٠% من حجم العينة وبشكل فعال عن طريق استراتيجية متناسقة، تعمل على تغيير الصورة السلبية عن مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي ومدي وعيها بقضاياها المجتمعية، وظهر ذلك أيضاً بشكل كبير من خلال آراء بعض المنتسبات للجمعيات الأهلية النسائية، والمستفيدات من برامج رابطة المرأة العربية التوعوية، وخاصة في مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي. فمثل هذه البرامج تفيد بشكل كبير في نشر الوعي وخاصة في الأمور المتعلقة بالنوع الاجتماعي، لأنها من أكثر المشاكل التي تواجه المجتمع تعقيداً وبالتالي تعالج الكثير من المشاكل الأخرى بذلك الجهد.

وبالنسبة للهدف الثاني المتعلق بمدي إلمام المنتسبات للجمعيات والمؤسسات النسائية بقضايا المرأة في مجتمع البحث: كشفت النتائج:

٣ - أن مجال العمل النسائي يختلف في طبيعته عن مجال العمل لدي الرجال، وأرجعت الدراسة ذلك إلي أن طبيعة الإدارة النسائية قد تدار من خلال أنشطة يديروها رجال، وهو الأمر الذي أدي إلي حدوث فجوة بين القيادات النسائية والعاملين معها في المجالات المختلفة. ويمكن تفسير ذلك إلي أن طبيعة الإدارة النسائية تتسم بالتفاوت في الاهتمامات، فليست كل النساء وإن علمن لديهن الرغبة نفسها في المحافظة علي مكتسبات العمل. بالإضافة إلي أن الحالة الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها المرأة، قد تؤثر تأثيراً كبيراً علي طبيعة عملها التطوعي والاجتماعي. كما أن تغليب العاطفة في كثير من المواقف قد يؤدي إلي تفاقم المشكلات. ففي كثير من الأحيان يكون التعامل بالطريقة الأسرية مع الإدارات والهيئات الأخري، ذو تأثير سلبي علي سير العمل وربما يؤدي إلي ظهور مشكلات جديدة، وهو ما يفرز أنساقاً معرفية تحكم آليات التعامل مع

المرأة، تتناسب مع مكانتها الاجتماعية صعوداً أو هبوطاً من خلال خطاب التهميش والتغييب وربما الإقصاء. وهو ما يؤكد ضرورة الإستمرار في دعم ومؤازرة قضايا المرأة وتعبئة المجتمع من أجل مساندة المرأة، وإتخاذ إجراءات محددة للتصدي للمعوقات التي تعوق المرأة من الحصول علي المناصب القيادية. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة بانياس المطيري من أن العادات والتقاليد لعبت دوراً كبيراً في الحد من نهوض المرأة، وأكدته دراسة وفاء ماجد في أن نسبة مشاركة المرأة في الجمعيات العمومية لا يتخطي ٢٠%، ليس هذا فحسب بل كانت نسبة مشاركتها في مجلس الإدارة لا تتجاوز ١٠%، أو حتي توليها رئاسة مجلس الإدارة بنسبة ٦% علي مستوي الجمهورية، وهو ما توصلت له أيضاً دراسة شبل بدران عن الكثير من المشكلات التي تعاني منها الجمعيات النسائية من تضارب في الأنشطة والأدوار، الأمر الذي شتت جهودها وتوقف نشاطها.

٤ – تمتع القيادات النسائية بوعي حقيقي لقضايا المرأة وبحقوقها التي كفلها الدستور والقانون بنسبة بلغت حوالي ٨٠% من حجم العينة، وهو ما توفر لها من خلال تواجدها في الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة، رغم عدم توافر الآليات اللازمة لهذه الاستدامة، نظراً لضعف مستويات التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بصفة عامة. علي الرغم من أن الدور الاجتماعي للمرأة ومشاركتها الحياة السياسية والاجتماعية يختلف بإختلاف البيئة الاجتماعية وصلاحيتها في مساندة الأدوار المختلفة, فكلما امتدت جسور الوعي السياسي والاجتماعي وانتشرت جذور الثقافة والفكر زادت درجة مشاركة المرأة في المجتمع ورسخت في العقول, وأصبحت من مسلمات الحياة الاجتماعية.

أما بالنسبة للهدف الثالث المتعلق بمدي إدراك دور المنتسبات للجمعيات والمؤسسات النسائية في نشر الوعي بقضايا المرأة، فجاءت النتائج لتؤكد أن:

٥ – دور القيادات النسائية كان بمثابة المحرك الأساسي لتوعية المرأة بقضاياها بنسبة تخطت ٨٠% من حجم العينة، وأن هذه الفئة هي الركيزة الأساسية التي بدونها لا يكتمل أي حراك نسوى سليم. وتبين ذلك من خلال التأثير في برامج التوعية المتبعة والتي تؤكد علي أهمية إتباع آليات متعددة تجاه توعية النساء بقضاياهن تعتمد علي أنشطة تمكين حياتي ووعي اجتماعي لهذه الفئة، وعليه بات واضحاً أن تحقيق عملية المشاركة أصبح ضرورة يجب إتباعها من قِبَل المؤسسات المنوط بها هذا الدور سواء كانت تابعة للدولة أو للمجتمع المدني.

٦ – أن تأثير الدعوات الفكرية علي نسق القيم التقليدية المسيطرة في المجتمع تجاه قضايا المرأة، لا يمكن أن تحقق المأمول منها ما لم يتم تغيير وضعية النساء من خلال البني التحتية للمجتمع بكل مكوناته المادية المعاصرة والموروثة، التي تؤكد استمرارية رسوخ الأعراف وتأثير الأديان والتقاليد التي تكرس دُونية وضع المرأة اجتماعياً وقصورها عقلياً.

٧ – أن أهم القضايا التي تهم المرأة وإن كانت بنسب مختلفة بين القيادات النسائية وعامة النساء، هي قضايا التمكين الاجتماعي والاقتصادي، تلتها قضية تهميش دور المرأة من خلال توزيع الأدوار بين الرجال والنساء، ثم قضايا المشاركة في الأنشطة العامة والخاصة. نظراً لأن الوعي الاجتماعي يُسهم في علاج مشكلات المجتمع، ولعل كثيراً من مشكلات المجتمع لا يمكن التعرف عليها بمعزل عن دراسة القيم والثقافة السائدة في المجتمع، إذ ترجع إلي عادات اجتماعية موروثة وعوامل اجتماعية ترتبط إرتباطاً عضوياً، وإن كان ذلك يحتتاج إلي ثقافة اجتماعية وتدريب كاف علي تغيير اتجاهات الناس ونشر الوعي الاجتماعي بينهم.

٨ – أن الإعلام لا يطرح رؤية متوازنة لأدوار ووظائف ومسئوليات وحقوق الرجل والمرأة، بل يتجاهل الإشارة إلي واجبات ومسئوليات الرجل ويركز علي المسئوليات

التقليدية للمرأة. رغم ما بُذل في السنوات الماضية من جهود لدعم وضع المرأة، حيث اشتملت هذه الجهود على العديد من الإجراءات التي تستهدف تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، كما تم العمل من أجل القضاء على كافة مظاهر التمييز ضدها، بالإضافة إلى تحقيق إصلاح تشريعي فيما يخص الأوضاع الخاصة بها، فضلاً عن اتخاذ إجراءات أخرى بهدف تغيير القيم والمفاهيم المجتمعية المؤثرة سلباً على المرأة وتفعيل دورها على المستوى المجتمعي. فإذا كان الإعلام من أكثر الوسائل فاعلية من أجل إيجاد رأي عام إزاء أي قضية، فإن الحاجة إليه ماسه في مجتمعنا من خلال تخصيص حيز مناسب لتوعية المواطنين بضرورة المشاركة في العمل الخيري بشكل تطوعي، وهو ما دعمته نتائج دراسة عبد العزيز السيد التي أكدت علي أن التليفزيون كجهاز إعلامي مد المرأة بالكثير من المعلومات، ومن ثم ساعد علي تنمية وعي المرأة والفتاه نحو قضاياهم.

٩ – كشفت النتائج أن المرأة قدمت الدليل علي عطائها لأنها تمتلك من الطاقة والقدرة ما يجعلها تساهم بدور فعال في بناء المجتمع إذا تهيئ لها المناخ المناسب لإستثمار طاقاتها، وتشجيعها علي المشاركة الحقة في تنمية مجتمعها.

١٠ – أهمية التأثير الذي تمارسه القيادات النسائية تجاه قضايا المرأة بشكل عام، وإن كان نصيب المرأة بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو لم يكتمل بسبب بعض مظاهر الاقصاء الاجتماعي لدورها في بعض القطاعات وخاصة التطوعية منها، علي الرغم من أن قضية تفعيل دورها في المشاركة خاصة بعد إقرار دستور ٢٠١٤ علي كافة الحقوق والواجبات دون تمييز تتصدر أجندة أولويات المجتمع.

التوصيات :

١ - تغيير وتطوير برامج التوعية بحيث تقر فيها المساواة بين الجنسين وتشجيع العنصر النسائي في العمل العام والأهلي. وهو ما يدعم فكرة إجراء مزيد من الدراسات حول وضع المرأة وواقعها، دراسة تحليلية تربط هذه الظاهرة بواقعها ضمن إطار الظروف والتحولات

المحيطة، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو قانونية أو دينية، ودراسة تأثير هذه التحولات علي وضع المرأة وتطور أدوارها والأسباب التي تعيقها عن أداء هذه الأدوار.

٢ - العمل المشترك بين المنظمات الأهلية المدافعة عن المساواة الكاملة للمرأة والمنظمات الأهلية الأخري لتطبيق وتفعيل الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، وتوسيع دور المرأة في مجال العمل الخيري والتطوعي.

٣ - تركيز دور منظمات المجتمع المدني على زيادة وعي المرأة بأهمية المشاركة الفعالة في كافة مجالات الحياة، وتقديم الدعم المعنوي للمرأة من خلال تطبيق القوانين المدنية التي تُعلي من قيمة وشأن المرأة في المجتمع المصري.

٤ - عدم انفصال قضية تحرير المرأة عن قضية تحرير المجتمع بأكمله، فتحرر الرجال من القهر والاستعباد والاستبداد والاستغلال سيدفع حتماً إلى تحرر النساء من ذلك أيضاً، مما يدعم من وضعهن في المشاركة في كافة المجالات.

٥ - إجراء مزيد من الدراسات والبحوث الميدانية العلمية في مجالات عمل المنتسبات للعمل الأهلي والخيري، لإنعكاسها إيجابياً علي تطوير وتحديد الوعي بقضايا المرأة، بشرط أن تتصف هذه الأبحاث بالدقة والشفافية، لأن الهدف منها هو خدمة المجتمع الذي نعيش فيه. والارتقاء بوعي المرأة اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، مع التركيز والاعتراف بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في تحسين وضعها في محيط الأسرة والمجتمع.

مراجع البحث

المراجع العربية :

إبراهيم، السيد عبد الحميد(٢٠١٧) تقييم دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم حقوق المرأة المصرية: دراسة مطبقة علي العاملين بمنظمات المجتمع المدني بمحافظتي القاهرة والجيزة، مجلة الخدمة الاجتماعية، ع ٥٧، ج ٢، يناير، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.

إبراهيم، سلمي إبراهيم محمد(٢٠١٥) دور الشبكات الاجتماعية في توعية المرأة بالقضايا الاجتماعية : دراسة ميدانية، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، ع ٤ ديسمبر، كلية الإعلام، قسم صحافة، جامعة القاهرة.

أبو بكر، أسماء(٢٠٠٩) دور الإتصال المباشر في تنمية الوعي بقضايا المرأة: دراسة علي عدد من الجمعيات الأهلية، المجلة الاجتماعية القومية، مج ٤٦، ع ٢، مايو، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

أحمد، سمير نعيم(٢٠١٣) النظرية في علم الاجتماع، شبين الكوم، مطابع الولاء الحديثة، ص ص ١٧٩-١٨٠

أحمد، وفاء ماجد(٢٠٠٩) المرأة المصرية في مواقع القيادة، مجلة السكان : بحوث ودراسات، عدد خاص، مايو، القاهرة.

إسماعيل، عبد الرحمن(٢٠٠٠) علم السياسة : التنظير والمعاصرة، الزقازيق، دار المدينة المنورة للطباعة والنشر، ص ص ٩٥-٩٦

الأسمري، مُشبب غرامة حسن(٢٠١٢) تقبل التدريب المهني الصناعي بين ثقافة المجتمع والمستقبل الوظيفي: دراسة تطبيقية علي المعهد السعودي الياباني بمحافظة جدة، مجلة الاقتصاد والإدارة، مج ٢٦، ع ٢، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ص ٩٥

أمين، حنان إسماعيل(٢٠٢٠) ملامح العنف ضد المرأة عربياً وعالمياً : إستعراض لبعض الأدبيات البحثية في العلوم الاجتاعية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع ٥٦، يوليو، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة.

أمين، هوشيار مظفر علي(٢٠١٩) المرأة العراقية في قضايا الإعلام بعد ٢٠٠٣، تحولات الرؤية الإعلامية، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، ع ٢٨، المعهد الدولي العالي للإعلام، الشروق، مصر.

البحيري، ولاء علي(٢٠١٦) المجتمع المدني والاصلاح القانوني في الحالة المصرية، القاهرة، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، ص ٥

البنك الدولي(٢٠٠٥) قضايا وخيارات لتمكين المشاركة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني، مارس، نيويورك، ص ص ١٧ – ١٨. متاح عبر الرابط: http://www.woldBank.orgl-civil society

التيجاني، بلقيش أحمد(٢٠٠٦) إشكالات النظر في قضايا المرأة خارج السياق المجتمعي، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، السودان، ص ٥٣

الجندي، محمد(٢٠١٣) هل من حق المرأة أن تفكر وأن تكتب؟ الرقابة حين تتحول إلي آليات اجتماعية لإخراس أصوات النساء، مجلة وصلة، ع ٦، مارس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ٨

الجوهري، عبد الهادي(١٩٩٨) قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص ٨٤

القاطرجى، نهى(٢٠٠٤) المرأة فى منظومة الأمم المتحدة: رؤية إسلامية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص ٧٨

القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص ٣

القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية بعددها رقم ٢٠ مكرر الصادر بتاريخ ٢٤ / ٥ / ٢٠١٧ . ومتاح عبر الرابط التالي : http://www.vetogate.com

القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص ٨

الكيلاني، عبد الوهاب وآخرون(١٩٩٥) موسوعة العلوم السياسية، القاهرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٢٩٥

العارف، ليلي محمد(٢٠١٥) المرأة العربية ودورها الريادي في عالم متغير : المرأة الليبية نموذجاً، أعمال المؤتمر الدولي السابع : المرأة والسلم الأهلي ١٩ – ٢١ مارس، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، ليبيا، ص ١٥٣

بدران، شبل(٢٠١٠) المرأة في مواقع القيادة في منظمات المجتمع المدني، المؤتمر العلمي الدولي : حقوق المرأة في مصر والدول العربية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.

بدوي، أحمد زكي(١٩٩٣) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، لبنان، مكتبة بيروت، ص ٢٣٤

بدوي، عزة محمد حسنين(٢٠١٣) تقويم الخدمات الاجتماعية المستدامة المقدمة للمطلقات داخل الجمعيات الأهلية من منظور طريقة تنظيم المجتمع، المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية، الخدمة الاجتماعية وتطوير العشوائيات، ج ٢، مارس، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص ١٧

بيومي، آمال كامل(١٩٨٩) الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين (١٩١٩ – ١٩٥٢) القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ١٢٣

تاكر، جوديت، مريودز مارجريت(٢٠٠٣) النساء والنوع في الشرق الأوسط، القاهرة، المجلس الأعلي للثقافة، ص ١٣٥

توفيق، فيفي أحمد(٢٠١٨) الأبعاد التربوية لعمل المرأة في المجال التطوعي : دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج، المجلة التربوية، ع ٥٢، أبريل، كلية التربية، جامعة سوهاج.

جلبي، علي عبد الرازق(١٩٨٤) المجتمع والثقافة الشخصية، بيروت، دار النهضة العربية، ص ١٠٥

حسانين، سيد أبو بكر(١٩٨٥) طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٤٨٣

دوفرجيه، موريس(١٩٩١) علم اجتماع السياسة : مبادئ علم السياسة، ترجمة سليم حداد، القاهرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص ص ٩٢-٩٣

ذويب، حمادي(٢٠١٣) الإسلاميون في تونس وقضايا المرأة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مج ١، ع ٤، ربيع ٢٠١٣، تونس، ص ١٣٧

رجب، سها عيد(٢٠٠٣) حقوق الإنسان وواقع مجتمعات العالم الثالث – دراسة تطبيقية لحالة مصر، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص ص ٢٢٤-٢٢٩

سالم، لطيفة محمد(١٩٨٤) المرأة المصرية والتغير الاجتماعي (١٩١٩ – ١٩٤٥) القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٤٥

سليمان، سناء محمد(٢٠٠٥) تحسين مفهوم الذات، القاهرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع، ص ٣٩

سليمان، محيي شحاتة(١٩٩٣) العوامل البنائية المؤثرة علي الوعي السياسي والقانوني، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص ص ٣-٦

عبد الرحمن، عواطف(٢٠٠٣) الإعلام والمرأة المصرية: دراسة مسحية، المركز الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، ع١١١، يونيو، القاهرة، ص ١١

عبد العزيز، عبد العزيز السيد وآخرين(٢٠١٤) دور تليفزيزن الصعيد في تنمية وعي الفتاه بقضاياها، مجلة دراسات في الطفولة، ع ٦٢، مج ١ ، مارس، كلية الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.

عبد الفتاح، فدوي فؤاد(٢٠٠٢) الإعلام الإقليمي والقضايا الاجتماعية للمرأة المعاصرة، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طنطا.

عبد اللطيف، رشاد(٢٠٠٠) إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، ص ص ٢٤-٢٥

عبد المقصود، عبد المحسن (٢٠٠٢) المرأة في المجتمع المعاصر، القاهرة، دار العلم والثقافة للنشر، ص ١٣٢

عبد الواحد، محمد عرفات(٢٠١٠) استراتيجية التمكين في تنظيم المجتمع وتحسين نوعية الحياة لدي المرأة الفقيرة في المجتمعات العشوائية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين للخدمة الاجتماعية: إنعكاسات الأزمة المالية العالمية علي سياسات الرعاية الاجتماعية، مج ١، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص ٤٦٠

عبد الوهاب، نادية، عبد الهادي، آمال(١٩٩٤) الحركة النسائية العربية: أبحاث ومداخلات من أربعة بلدان عربية، القاهرة، مركز دراسات المرأة الجديدة، ص ١٣٤

عبده، هاني خميس أحمد(٢٠١٠) حقوق الإنسان والمرأة : تحليل خطاب التمييز والتمكين كما تعكسه المدونات، المؤتمر العلمي الدولي: حقوق الإنسان في مصر والدول العربية، ديسمبر ٢٠١٠، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ص ٧٠٣

عثمان، فاطمة علي(٢٠٠٣) الأنساق القيمية للقيادة النسائية ودورها في البناء التنظيمي للعمل، دراسة ميدانية مقارنة في بعض المصانع بمنطقتي سوهاج والبحيرة، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

علي، محاسن محمد(٢٠٠٣) المشاركة السياسية للمرأة المصرية – دراسة لأوضاع النساء المرشحات لمجلس الشعب ٢٠٠٠ في إقليم القاهرة الكبري، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص ٨٨

عبد الكريم، محمد الغريب وآخرون(١٩٨٧) الاتجاهات الفكرية في نظرية علم الاجتماع المعاصر، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق للنشر، ص ١٩٧

عمارة، طارق لبيب محمد(٢٠١٣) الحوار المجتمعي كمدخل تنموي لتفعيل مشاركة القيادات النسائية في تنمية المجتمع المحلي: دراسة ميدانية مُطبقة علي فرع المجلس القومي للمرأة بكفر الشيخ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع ٣٥، ج ٧، أكتوبر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

غيث، محمد عاطف(١٩٩٧) قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ص ٣٩٢-٣٩٣

فرج، حنان مكرم(٢٠٠٧) تمكين المرأة التي تعول فى المشاركة فى التنمية الريفية: دراسة ميدانية فى بعض قرى محافظة الجيزة، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ص ٤٥

فريحات، رانيا حكمت(٢٠٠٥) العنف ضد المرأة، مجلة هدي الإسلام، ع٥ ، تموز ٢٠٠٥، العراق، ص ٩٨

فلايشمان، ألين(٢٠٠٣) النهضة الأخرى وظهور الحركات النسائية فى الشرق الأوسط، القاهرة المجلس القومي للمرأة، ص ٨٨

مجمع اللغة العربية(٢٠٠٥) المعجم الوجيز، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص ٥١٨

مدكور، إبراهيم وآخرون(١٩٧٥) معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٦٤٤

مدكور، إبراهيم وآخرون(١٩٧٥) معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٦٤٤

المطيري، بانياس عدنان جلوب(٢٠٠٥) فعالية دور المرأة في المجتمع المدني العراقي، دراسة ميدانية علي المنظمات النسوية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق.

مكي، ثروت(٢٠٠٥) النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي : تجربة مصر ١٩٥٢ – ١٩٦٧، القاهرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع، ص ص ٣٥-٣٦

مليكه، لويس كامل(١٩٨٩) سيكولوجية الجماعات والقيادة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الأول، ص ٢١٨

مهديوي، أسماء(٢٠١٩) معالجة التأصيلين والحداثيين لقضايا المرأة، المجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد ١٣، شتاء ٢٠١٩، مركز الدراسات والأبحاث، مؤسسة خالد الحسن، الرباط، المغرب، ص ٦٩

موجدام، فالنتين(١٩٩٤) المرأة في المجتمعات بالعالم: ترجمة عد الحميد فهمي الجمال، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع ١٣٩، فبراير، منظمة اليونسكو، ص ص ١٣٣-١٣٤

وزارة التضامن الاجتماعي(٢٠١٧) إحصائيات بعدد الجمعيات الأهلية العاملة في مصر حسب نوع النشاط.

يوسف، عبد العزيز حسين محمد(٢٠١٥) التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية الوعي التطوعي المنظم لدي القيادات المجتمعية في خدمة مجتمع القرية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع ٣٩، ج ٢٦، أكتوبر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص ص ١٠٢-١٠٣

يوسف، عبير محمد(٢٠٢٠) مشكلات المرأة المُعنفة ودور الممارسة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع ٤٩، ج ١، يناير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص ١٠٦

المراجع الأجنبية :

A, Rex,(1983) Skid more : Social Work administration dynamic management and Human relationship, U.S.A. Englewood Cliffs, Prentice hall, N.J. inc,P.236.

Gary, David, Jary, Julia (2000) : Collins dictionary, Sociology, 3rd ed, rtitain, harper Collins Publisherss, P. 117.

Webester, Merriam(2003) Collegiate Dictionary, (11ed) U.S.A, Library Of congress, P. 707.

مواقع الانترنت :

.http://www.jvd.jeeran.com
http://www.maatpeace.org